الفصل الرابع

المعاملات المالية والتجارية فى اسواق فاس

أولا:المقايضة

ثانيا:النقود

ثالثا:الصكوك والحوالات

رابعا:الموازين والمكاييل والمقاييس

خامسا:الأسعار

سادسا:الاحتكار

سابعا:الضرائب والمكوس

obeikandl.com

ازدهرت أسواق مدينة فاس بفضل النشاط الكبير لحركة البيع والشراء فى تلك الأسواق المتعددة . وحيث أن الحركة التجارية ارتبطت بالمعاملات المالية فان أساليب البيع والشراء وما يرتبط بها من مقايضة أو نقود وصكوك وغيرها خضعت لتنظيم الدولة تنظيما جيدا ، بحيث صارت الحركة التجارية ومعاملاتها المالية تسير باسلوب يقوم على النظام الذى وضعته الدولة لمواجهة آية انحرافات سواء فى عمليات المقايضة او استخدام النقود أو الصكوك مع التأكيد على محاربة الغش ومراقبة دار سك النقود بالدولة .

وقد قام حكام بنو مرين بالعمل على تطوير الحركة التجارية وما ارتبط بها من معاملات مالية من خلال تعيين من يراقب الأسعار والموازين والمكاييل والمقاييس حتى يستقيم العدل والانظباط فى أسواق مدينة فاس ، والضرب على أيدي المخالفين وفحص شكاوى الناس ضد التجار أو ضد بعضهم البعض .

ومع اتساع نشاط الحركة التجارية فى مدينة فاس ظهرت بعض الحالات من الاحتكار من خلال احتكار بعض التجار لبعض السلع بهدف رفع أسعارها ، فتدخلت الدولة للقضاء على هذا الاحتكار لما فيه من أضرار بمصالح المستهلكين والتاثيرعلى العدالة والانضباط المطلوبين لتسير الحركة التجارية والمعاملات المالية على أحسن صورة تراها الدولة.

ومن الطبيعي أن يكون للدولة موارد من هذه الأسواق حيث تحصل منها على الضرائب من التجار مقابل حمايتهم والسهرعلى أمنهم والضرب على يد المفسدين فى الأسواق سواء كانوا لصوص او تجار، إلى جانب ما تحصل عليه الدولة من مكوس على السلع الواردة إلى الأسواق وكل هذا يمثل موردا من موارد الدخل التى حرصت الدولة المرينية على جمعها لتيسير شئونها. وفى البداية نقوم برصد وسائل التعامل فى أسواق مدينة فاس

اولا :المقايضة

تعددت وسائل التعامل فى أسواق مدينة فاس ومن بين هذه الوسائل التعامل بالمقايضة فى تلك الاسواق والمقايضة تعنى مبادلة سلع وبضائع بأخرى فالطعام كان يقايض بالزيت وتكون القيمة المحددة لسعر الطعام مساوية للقيمة المحددة لسعر الزيت .[١]

كما سئل فقهاء فاس عن سعر البهيمة الصحيحة يقصد البقرة غير المذبوحة وتباع بالطعام اى مقابل الحبوب إلى اجل برسم الذبح فقالوا بجواز ذلك .[٢] كما يجوز بيع اللحم بالطعام.[٣]

كما كان الحوت والسمك يقايض أيضا بالشعير والعصير فيكتال الشعير ليحدد ثمنه ويتم وزن العصير أيضا ليحدد ثمنه ، واخيرا يوزن الحوت ويحدد السعر وعلى هذا التحديد للسعر تتم عملية المقايضة .[٤]

وأشار الونشريسى أيضا إلى عملية المبادلة والمقايضة بالأسواق من خلال مبادلة البيض بالنخال وذلك لانهما من باب الطعام بالطعام، فأورد مثالا للمقايضة لأجل عندما اشترى رجلا قمحا من آخر لأجل بثمن محدد ، فلما جاء الأجل أخذ الدائن زيتا عوضا عن القمح.[٥]

فكان تجار المكانس المتجولين يستبدلون مكانسهم بالنخالة أو الرماد أو الأحذية القديمة ويبيعون النخالة إلى البقارين، والرماد إلى منظفى الخيوط والاخذية إلى الاسكافيين .[٦] وأورد الونشريسى نازلة توضح جواز اقتضاء الطعام من ثمن الطعام والذى بيع بالأجل فلابد أن يكون من نفس صفة الطعام .[٧]

وأشار الوزان إلى إن التعامل بالمقايضة لم يكن يتم فى أسواق مدينة فاس الداخلية وإنما تعدى الأمر إلى المعاملات الخارجية مع أسواق السودان الغربي ، وأسواق المدن الأوروبية مثل جنوا والبندقية . فكان يتم مقايضة الملح مقابل التبر وأيضا النحاس مقابل الأسلحة وهذا النظام لم يكن قائما لعدم وجود النقود وانما لنقص الكميات المسكوكة وأيضا

---

[١] الونشريسى: مصدر سابق جـ٥ ، ص ٢٣٨ .

[٢] المصدر السابق: جـ٦ ، ص ١٢٥-١٢٦ .

[٣] المصدر السابق:جـ ٥ ، ص ١٠٤ .

[٤] المصدر السابق والجزء، ص ٣٦ .

[٥] المصدر السابق ، جـ٥ ص٢٥، ٢٣٨جـ٦ ص٧٥ ، جـ١٠ ص٤٣٦ .

[٦] الوزان: مصدر سابق ، ص ١٩١.

[٧] الونشريسى : المعيار جـ٥، ص ٩٠ .

لانتشار الدراهم والدنانير المغشوشة. [1] وكانت السلع التى يتم مقايضتها كما ذكر الوزان لها قيمة سعرية وعلى أساس هذه القيمة تتم المقايضة .

ثانيا :النقود

تعد النقود من أهم المظاهر الاقتصادية بالمغرب ، وخاصة مدينة فاس المرينية حيث انها تشكل مورد رئيسى للدولة من حيث التجارة الداخلية أو الخارجية ، لذلك حظيت باهتمام ملوك بنى مرين الذين عملوا على تنظيمها وادارتها ووضع علامة للسلطان للدلالة على جودتها وثبات عيارها . [2]

وقد وجد بمدينة فاس خلال حكم الموحدين دارين للسكة *الأولى بعدوة القرويين والأخرى بعدوة الأندلسيين . وظلت على ذلك إلى أن قام الخليفة أبو عبد الله الناصر بن المنصور الموحدى (٥٩٥-٦١٠ هـ / ١١٩٩- ١٢١٣م) بنقلهما إلى دار بناها بقصبة فاس عام ٦٠٠هـ / ١٢٠٣م [3]

وبقيام دولة بنى مرين أمر يعقوب بن عبد الحق(٦٥٦-٦٨٥هـ /١٢٥٨-١٢٨٦م) المؤسس الحقيقى للدولة بإقامة دار للسكة فى البلد الجديد أي فاس الجديد وبذلك نقلت دار السكة من قصبة فاس القديم إلى موقعها بالمدينة الجديدة بالقرب من دكاكين الصاغة وقصر السلطان . [4]

---

[1] الوزان : مصدر سابق ،ص١٩١،عثمان المنصوري : مرجع سابق ، ص١١١،١١٣

[2] ابن أبى زرع : الأنيس المطرب ، ص٤٨ ، الجزنائى : مصدر سابق ، ص٤٤ ، ابن خلدون : المقدمة ص ٢٢٦.

*السكة : هي اسم للطابع الذي يختم به على الدنانير والدراهم فهي مظهر من مظاهر سلطة السلطان أو من ينوب عنه . للمزيد انظر .المقريزي : النقود الإسلامية (شذور النقود فى ذكر النقود) ص ٦٩ . صالح بن قربة : مرجع سابق ، ص ١٣٠ . والمسكوك : هو الذهب المصفى الذي اتخذ شكلا معينا ليتخذ نقودا . للمزيد انظر السبتى : أثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد ، دراسة محمد الشريف ، المجمع الثقافي ١٩٩٩ ،ص ١١٠ .

Hazard: The Numismatic History of Late Medieval North Africa, New York 1952, p14.

[3] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص ٤٨ ، ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص١١١ .

[4] ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١١١ ، عثمان إسماعيل : مرجع سابق، ص٢٤٧.

فكانت الدار تابعة للسلطان وهى عبارة عن بناية تحيط بساحة مربعة تشتمل على غرف صغيرة يشتغل فيها العمال وفى وسط الساحة مكتب مخصص لأمين الدار ومعاونيه.[1]

العاملون بدار السكة

من أهم الوسائل التي قام بها الحكام المرينيون للمحافظة على دار سك النقود من الغش هى تعين العاملين بدار السكة كالناظر أو الأمين الذي يقوم بالإشراف على عملية السك ومراقبة صياغة الحلى ويجب أن يكون عالما بالصنعة كتميز النقود وأوصاف المعادن ، وما يصلحها وما يفسدها وأسباب غشها وما يزيله ، وأن يكون على دراية بأنواع الخطوط. [2]

وكان من أهم من شغل هذاالمنصب عبد الحكيم على بن محمد المديونى الكمى وذلك عام (٦٧٤هـ١٢٧٥م) وذلك في عهد السلطان يعقوب بن عبد الحق إذ عين ناظرا لدار السكة المركزية بفاس الجديد واشتغل بمنصبه هذا لمعرفته بالنقود ومايتعلق بها وأقام في هذا المنصب نحوخمسين عاما . [3]

ولضمان شرعية الدراهم والدنانير التى تصدر من دار السك والتاكد من سلامتها سواء من حيث جواز العيار او الوزن ، لابد أن يكون الأمين رئيس له السلطة المباشرة على العمال فى الدار فكان دائم الوجود فيها فيحضر فتحها والختم عليها عقب الانتهاء من الأعمال.[4]

ويعمل بدار السك أيضا العدول وهم شاهدى عدل يعينهما الناظر ولا بد من معرفة كل واحد منهم بما يطرأ من المطالب ، ويكونا عالمين بما يشهدان فيه وإلا كانوا سببا لإضاعة الأموال واختلال الأحوال ، ويقومون بتحذير السكاكيين أن يطبعوا دينارا أو درهما إلا

---

[1] الوزان : مصدر سابق، ص ٢٨٣ ، محمد المنونى : ورقات ، ص١٠٠.

[2] ابن الحكيم:مصدر سابق، ص ١١٢، ١٥٠.

[3] ابن الحكيم:مصدر سابق، ص ١١٢، ١٥٠.

[4] عبد الرحمن فهمي محمد: موسوعة النقود العربية وعلم النميات فجر السكة العربية ، دار الكتب ، ط ١، ١٩٦٥، ص٢٣٦ ، صالح بن قربة : المسكوكات المغربية من الفتح إلى سقوط دولة بنى حماد ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ١٩٨٦ ، ص ١٣ .

بمعاونتيهما مع مراعاة طبعها وختمها بخاتم السلطان ، ومن شهود العدول الذين كانوا فى مدينة فاس الفقيه يوسف بن أحمد بن محمد بن يوسف الشبوكى الحسن الفاسى . [١]

وبجانب الأمين والعدول وجد الفتاح ويعرف بالنقاش-وهو من يقوم بوضع الرسم الذى ستسك عليه العملة النقدية ويكتب نصها وهذه العملية تعتبر أساس عمل دار السكة. فالفتاح لابد أن يكون بارع الخط امينا ومحترما لما يكتب على الدينار او الدرهم . [٢] أيضا كان هناك السكاكون الذين يتألفون من ثلاثة عناصر وهم المعلمون والعمالون والمتعلمون ، وكان لهم مهام كثيرة منها تسلم معدن الذهب والفضة والنقود المراد اعادة سكها ، ووزنها وتحقيق الدنانير والدراهم والإشراف على طبعها وضربها والتدقيق فى اشكالها واوزنها وعيارها. [٣]

ووجد أيضا العديد من العاملين بدار السكة منهم الخلاص وهو الذى يقوم بتصفية وتخليص المعادن من آية شوائب بها ، والسباك الذى تنحصر مهمته فى صهر المعادن وتحويلها إلى سبائك ، والمداد الذى يقوم بتحويل السبائك الى صفائح محكمة جاهزة للطبع ، والضراب أو النقاد يقوم بتحويل قطع السبائك إلى قطع مضبوطة لانتاج الدنانير والدراهم والضرب على الأجزاء المستديرة من كل معدن منها . [٤]

على آية حال لقد ساعد توافر المواد الخام اللازمة من ذهب وفضة ونحاس على قيام عملية سك العملة بمدينة فاس. [٥]

وقد ساعد على انتظام سك العملات بدار السكة المرينية هى قيام بعض سلاطين بنى مرين بارسال الاموال لشراء المواد الخام الخاصة بها . فقام السلطان ابوالحسن المرينى (٧٣١-٧٥٢هـ/١٣٣١-١٣٥١م) بأرسال الف دينار من الذهب المطبوع وألف أوقية من

---

[١] المقري: مصدر سابق ج١ ، ص ٢٩٢ ، رشيد السلامى: قراءة في النقود المرينية ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط العدد٢٣ ، ١٩٩٩، ص ١٨١، محمد المنونى ، ورقات ، ص ٩٣.

[٢] ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١١٥ -١١٧ عبد الرحمن فهمي : مرجع سابق ، ص ٢٣٩ ، رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

[٣] ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١١٧-١٢٠ ، رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ١٨٩ ، عبد الرحمن فهمي : مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

[٤] رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ١٨٩ ، عبد الرحمن فهمي : مرجع سابق ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

[٥] ابن الحكيم: مصدر سابق ، ص١١٣، ١١٤، ابن خلدون: المقدمة ص٣٢٤، محمد المنونى: ورقات في الحضارة ص١٣٢ ، صالح بن قربة ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

الدراهم المطبوعة للناظر وشاهدى العدل لشراء التبر والحلى والفضة اللازمة لعملية السك ، وكان ربحها يتم المحاسبة عليه فى نهاية كل عام . [1]

وقد لعب المحتسب دورا كبيرا فى مراقبة دور السكة والعمل على تنظيمها وادارتها وان ظهرت حالات غش فى الدراهم والنقود يبحث عمن أحدثها ، فإذا ظفر به أناله اشد العقوبة ويطاف به بالاسواق لينكله ويشرد به من خلفه. [2]

وقد اختلفت النقود من حيث السك والوزن مع قيام الدولة المرينية فوجدت عملات اجنبية ومغربية مما أدى إلى وجود حالة من الفوضى فى قيمة النقود والمعاملات المالية . فعمل سلاطين بني مرين على مراقبة دور السكة ومنع حالات الغش حيث قام السلطان يعقوب بمنع قبول العملات الاخرى كالحفصية والمردنشية* والجنوية * والبجائية * ان لم تكن على قدر السكة المحلية وجودتها وذلك للحفاظ على قيمة العملات المحلية من العملات الاقل قيمة.[3]

وكان لتعدد دور السكة المرينية فى فاس وسجلماسة وسبته وتلمسان وانتشار النقود الأجنبية أكبر الأثر في رواج التجارة لكن هذا لم يمنع ظهورعمليات التزويروالفوضى فى قيمة النقود والمعاملات بالأسواق لاختلاف الوزن وقد استفاد من هذا الأمر الصرافون. [4]

وقد بذل سلاطين بنومرين جهودا كبيرة وقاموا باجراء اصلاحات كبيرة لتحقيق وزن العملة سواء الذهبية اوالفضية، فحرص يعقوب بن عبدالحق على إزالة أسباب خلاف التداول فانتقى من الدراهم المتعددة المطروحة فى الأسواق ، والوافدة من بلاد المغرب والأندلس أحسنها والأكثر شيوعا وانتشارا . [5]

---

[1] ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١٣٨ .

[2] الونشريسى: المعيار ، جـ٦ ص ٤٠٧.

* المردنشية : نسبة إلى محمد بن سعد بن مردنيش بمدينة مرسية . للمزيد انظر ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق ، ص ٦٣ .

* الجنوية : عملات سكت بمدينة جنوة الايطالية ، * البجائية :عملات سكت بمدينة بجاية بالجزائر . للمزيد انظر ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٩ .

[3] إبراهيم حركات: مرجع سابق ، ص١٢٣.

[4] ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٩ ، العمري : مصدر سابق ، ص ١٢٦ .

[5] محمد المنونى : مرجع سابق ، ص ٩٨ ، رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص٢١٨ .

وهو الدرهم المحمدي نسبة إلى محمد الناصر المحمدى (٥٩٥-٦١٠هـ /١١٩٨-١٢١٣م) واصدر قرارا بقصر التعامل بها فى الأسواق المرينية فقط . [١]

وخلال حكم السلطان ابى فارس عبدالعزيز (٧٦٧-٧٧٤هـ/١٣٦٥-١٣٧٢م) كثرت أعمال التزوير في العملة ، فقام بأجراءات لايقاف ذلك فأمر برفع يد اليهود عن اعمال الصرف والصياغة ، واحضر اليهود الذين سبكوه وهددهم واستبرأ امرهم. [٢]

وقام السلطان أبو الحسن المرينى بمحاربة عملية غش النقود ، حيث قام بجمع الفقهاء بفاس وخاطبهم بالمشاركة مع الدولة للتصدى لهذه النقود الفاسدة ، فقال "فى بعض القضاة والفقهاء المزكين الذين يتولون قبض الزكوات ، فأنتم أعلم بهم وفى رفع الأمور التى تبلغكم وماتعم به المفاسد ، وكهذه الدراهم الناقصة التى يدخل على الناس بسببها الفساد " . [٣] فالدرهم الدخل الذى انتشر كان يقل عن درهم الكيل الشرعى بخمسين ويعادله من الدراهم الصغار ستة دراهم وخمسة درهم . [٤]

لقد كان لاختلاف أسعار الذهب والفضة من وقت لآخر سببا كبيرا فى اختلاف أسعار العملة وجودتها وكان لاختلاف الوزن أيضا دور في نقص النقود بالأسواق. لهذا يرى البعض ان وزن المثقال المرينى يساوى ٨٧ حبة ، وهو مايعادل ٤،٧٢٩ جرام ويعتقد البعض الآخر أن هذا الوزن يبلغ ٤،٩٦ وهو مايعادل ٨٤ حبة. [٥]

كانت أغلب العملات المرينية مستديرة الشكل وقليل منها مربع أو مستطيل فنجد منها نقود فضية مربعة ومستطيلة أيام السلطان عبد الرحمن بن أبى يفلوسن المرينى(٧٧٦٧٨٤هـ/١٣٧٤-١٣٨٢م).[٦] وفيما يلي عرض لأنواع النقود المرينية بفاس والتى صدرت عن دار السك بفاس والتى كان يتم التعامل بها داخل الأسواق :-

---

[١] رشيد السلامى : المرجع السابق ، ص ٢٢٢.

[٢] ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١٧٩ ، طاهر زاغب : مرجع سابق ، ص٣٨٢ .

[٣] ابن مرزوق: مصدر سابق، ص ١٦٠. مصطفى نشاط : إطلالات ، ص ٦٤.

[٤] ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٧، ١٤٨ ، الونشريسى: المعيار ، جـ ٥ ، ص ١٤ ، ١٥ .

[٥] رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ٢٠٢ . عز الدين موسى : مرجع سابق ، ص ٢٩٨

[٦] عثمان إسماعيل: مرجع سابق، ص ٣٧١ .

أولا- النقود الذهبية (الدينار الذهبي*)

حافظ سلاطين بني مرين على الدينار الموحدى المربع الشكل ، لوزنه الجيد وارتفاع عياره. [1] و ويوضح لنا Lovoix إن العملة المرينية كانت قطعة مستديرة وبداخلها مربع . [2] لكن الدينار الموحدى اختلف عن الدينار المرينى من حيث الوزن والقطر ، فالدينار الموحدى لأمير المؤمنين أبو يعقوب يوسف (٦٤٦-٦٦٥هـ /١٢٤٨- ١٢٦٦م) وزنه ٤،٥ غ وقطره ٣٠ ملليمتر . [3] أما الدينار المرينى فكان يزن ٤،٦٠ وقطره ٣١مليمتر.[4]

واختلف وزن الدينار الذهبى من حيث المثقال فى العصر المرينى ، فاشار المؤرخون الى مقدار الدينار من حيث الوزن . [5] فيرى البعض أنه يساوى أربعة وثمانين حبا من حبوب الشعير . وحدد البعض الوزن بانه يساوى اثنين وسبعين حبة من الشعير. [6] وأوضح العمري إن الدينار الذهبي يعادل ستين درهما فضيا كبيرا أو مائة وعشرين درهما فضيا صغيرا. [7]

ويشير البعض إلى إن الدينار يعادل ٤،٥٦ ج أي أنه يساوى على وجة التقريب ٦٩ درهما صغيرا . [8]

---

[1] رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ١٩١.

* الدينار الذهبى : عملة رومية مشتقة من denarius وهو وحدة وزن نصف مثقال وزن سبيكة ذهبية. للمزيد انظر السبتى:مصدر سابق ، ص ١٤٠. فالتر هنتس :المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ترجمة كامل العسلي ، عمان ، ١٩٧٠ص ٢٩٠، احمد الشرباصى: مرجع سابق ص ١٦٣.

[2] lavoix(h) : catalogue des moneys mussel manes de la biblioteque nationale,vol .II , esagne et afrique,aris,1891,p.440

[3] لخظر درياس : كنز مزيان الذهبي ، حوليات المتحف الوطني للآثار ، العدد الرابع ، ١٤١٤هـ /١٩٩٤، ص٦١ .

[4] لخضر درياس : جامع المسكوكات العربية ، الجزائر ، جـ٢ ص ٤١ ،٤٢ ، ٤٣ .

[5] ابن الحكيم: مصدر سابق، ص١٤٨.

[6] ابن خلدون: المقدمة ص٣٢٥ ، جـ٦ ، ص ٤٦٥ .

[7] العمري: مصدر سابق ص١٢٥ ،١٢٦.

[8] المنونى: ورقات ، ص١٢٧.

في حين يرى النقشبندى أنه يزن ٤،٢٦٥ من الغرامات أي ستة وستين حبة.[١] فأدى هذا التباين إلى وجود حالات من الغش فى العملات .

وبكثرة حالات الغش حرصت الدولة المرينية على ضبط الوزن ، وذلك يمثل مؤشرا قويا لما وصلت إليه من قوة واقتصاد بالمغرب الأقصى.[٢]

وقد حملت النقود المرينية عبارات دينية والقاب سلطانية ، ودار السك التى تم بها سك العملة.[٣] ومن هذه الالقاب التى اتخذها ملوك بني مرين على نقودهم أمير المؤمنين والمتوكل على الله ، ومن العبارات الدينية لاقوة الا بالله ، والتى استعان بها السلطان أبو يحيى بن عبد الحق (٦٤٢-٦٥٦هـ/١٢٤٤-١٢٥٨م) ويوسف بن يعقوب وتم الضرب بها بمدينة فاس وسجلماسة.[٤]

فوجد دينار لأبى بكر بن عبد الحق ووزنه ٤،٦٠ جرام وقطره ٣١مليمتر .[٥] وقد سك فى عهد السلطان أبى سعيد عثمان بن يعقوب(٧١٠-٧٣١هـ/١٣١٠-١٣٣١م) دينارذهبى وكان يزن ٤،٦٠ جرام ويبلغ قطره ٢٨ مليمتر.[٦]

شهدت النقود الذهبية المرينية تطورا هاما فى النصوص التى كتبت عليها وذلك فى عهد السلطان ابى عبدالله محمدالثانى (٧٥٩-٧٦٠هـ /١٣٥٨-١٣٥٩م) حيث حذفت

---

[١] النقشبندى : الدينار الاسلامى في المتحف العراقي ، مطبعة الرابطة ، بغداد، جـ١٣٧٢،١هـ/١٩٥٣م،ص١٢.

[٢] طاهر راغب حسين : تاريخ نقود دول المغرب من ٤٤١ إلى ٩٨٢هـ دراسة في التاريخ والحضارة ، كلية دار علوم ، ط١ ، ١٩٩٤-١٤١٥هـ ، ص ٣٥٢ .

[٣] ابن الحكيم: مصدر سابق، ص١١٧،محمد القبلي: مرآجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط ، دار توبقال ، الدار البيضاء،ط ١،١٩٨٧، ص٨٣.

[٤] vanberchem (m): titers califiens d, occidentin journal Asiatique2: serie, t.1x, Paris, 1907 p.296.

[٥] إبراهيم الجابر : مرجع سابق ، ص ٤١ .

[٦] فرج الله يوسف :الآيات القرآنية على المسكوكات الإسلامية دراسة مقارنة ، مركز فيصل للبحوث الإسلامية ،ط١٤٢٣،١هـ/ ٢٠٠٣م ص٢١٨. إبراهيم الجابر : المسكوكات الإسلامية ، متحف قطر الوطني، ١٩٠٥ ، ص ٤١. lavoix(h) : catalogue op.cit,p.440.

العبارات الدينية المنقوشة وسجل بدلا منها الاقتباس القرانى"قل لن يصيبا إلا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون قل هل تربصون "وكان ضرب مدينة فاس. [١]

وقد اختلفت أوزان الدنانير مع اختلاف دور السكة وتعاقب السلاطين بدولة بنى مرين بالاضافة الى الحالة الاقتصادية ، فالدينار الذى تم سكه بأسم أبى عنان فارس (٧٤٩-٧٥٩هـ/ ١٣٤٨-١٣٥٧م) وزنه ٤،٦٠ جرام وقطره ٢٨ ملليمتر وهو من الذهب. [٢]

وخلال حكم السلطان أبو العباس أحمد الأول(٧٧٦هـ/١٣٧٤م) سكت العملة بفاس بوزن ٤،٣٥ جرام وقطرها ٣١ ملليمتر ، وأمر السلطان أبو فارس موسى(٧٨٦-٧٨٨هـ/١٣٨٤-١٣٨٦م) بضرب دنانيرذهبية وزنها ٤،٢٥جرام وقطرها ٢٩ ملليمتر كلها ضربت فى مدينة فاس فتباينت العملات واختلفت بأختلاف الحكام. [٣]

قام السلطان أبو عنان المرينى بسك نوع من الدنانير الذهبية يزيد عن الدينار المرينى العادى فالدينار العادى يزن ٤،٦٠ جرام اما الدينارالجديد فقد كان وزنه يساوى وزن دينارين عادين اى انه يزن ٩،١٢جرام .[٤]

ويرجع سبب اختلاف اقطار النقود يرجع إلى تعرضها بعد الإصدار إلى تدخل الإنسان من جديد عن طريق الدق والتطريق بهدف تحويلها الى حلى . [٥]

ولتسهيل عمليات البيع والشراء بالأسواق ، تم تقسيم الدينار الذهبى إلى أجزاء لتتم هذه العمليات ويلاحظ قلة الانصاف والأرباع والأثمان مما يدل على الرواج الاقتصادي، وضخامة أحجام المبيعات والتعاملات المالية والتجارية فى أسواق فاس بالعصر المرينى.

ب- نصف الدينار

---

[١] رأفت النبراوى: النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري ، مكتبة زهراء الشرق ، ط١، ٢٠٠٠، ص٣٤٠، ٣٤١.

[٢] جامع المسكوكات العربية، الجزائر، جـ٢ ص ٤١، ٤٢

lavoix(h): catalogue op .cit ,p.440

[٣] رشيد السلامى: مرجع سابق ، ص ١٢٧.

[٤] المنونى : ورقات ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

[٥] رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص١٩٦ .

وهو عبارة عن دائرة يتوسطها مربع واحد ، ووجدت نماذج أخرى رسمت عليها دائرتان حول مربعين اثنين أو ثلاثة مربعات داخل دائرتين . ويتراوح وزنه بين ٢جرام و٢،٢٥ جرام اى ما يعادل وزن ٤٢ حبة من وسط حب الشعير وقطره مابين ٢٠و٢٥ ملليمتر.

ونقش عليه ما ينقش على الدينار. فنجد نصف دينار يرجع سكه لأيام السلطان أبى فارس عبد العزيز بن أبى الحسن (٧٦٧-٧٧٤هـ/١٣٧٢-١٣٧٤م) وزنه ٢،٣٠ ج وقطره ٢٢ ملليمتر، وآخر بعهد السلطان آبى فارس عبد العزيز أحمد (٧٩٦-٧٩٩هـ/١٣٩٣-١٣٩٦م) وزنه ١،٨ج وقطره ٢٢ملليمتر . [١]

ونصف دينار يعود إلى أيام السلطان عبد الله بن أبى سالم (٨٢٣-٨٣١هـ/١٤٢٠-١٤٢٧م وكلها سكت بمدينة فاس . [٢]

ج- ربع الدينار

كان ربع الدينار مستديرا ووزنه وقطره مختلفين فكان يتراوح وزنه مابين ١ و١،٣٠ جرام وقطره مابين ١٢ او١٩ ملليمتر . [٣]

د- ثمن الدينار

يوضح لنا Lavoix أن ثمن الدينار المرينى كان يحتوى على مربعين وسط دائرتين أو ثلاث مربعات داخل دائراتين ، ويختلف قطره مابين٦و١٣ ملم ووزنه لا يتعدى ٠،٨٠ جرام ولكنها لم تكن منتشرة بكثرة بالأسواق . [٤]

ثانيا- النقود الفضية

ضربت النقود الفضية على طراز السكة الفضية الموحدية ، حيث جاءت مربعة وتحيط كتابات الوجة والظهر مربعان متوازيان ، الخارجي من حبيبات متماسة ، وتنسب

---

[١] رشيد السلامى:مرجع سابق ، ص ٢١٠.

[٢] رشيد السلامى : مرجع سابق، ص٢٠٩.

[٣] رشيد السلامى: مرجع سابق، ص ٢١٢

Hazard: the numismatic, op.cit,p 195

Lavoix: op.cit, p.477.

[4] Lavoix: op.cit, p.477.

بعض طراز النقود الفضية إلى السلطان أبى يوسف بن عبد الحق(٦٨٥-٧٠٦هـ/١٢٨٦-١٣٠٦م) فقد عمل على إيجاد نقد فضي مريني بحت ثابت الوزن.[١]

أ- الدينار الفضى :

سكت بمدينة فاس دنانير فضية للتعامل بها في المعاملات المالية الخاصة بالأسواق، وقد أشارالونشريسى إلى وجود دنانير فضية بالمغرب في العصر المرينى تم سكها بمدينة فاس ، ووصفت بالجودة وصحة وزنها. [٢]ويذكر ابن الخطيب أنه يتم التعامل بالدينار الفضي بأسواق مدينة فاس . [٣]

وأشار ابن الحكيم عن نصيب الزكاة التي تعادل مائتي دينار وأربعة وعشرين دينارا فضي صغيرة عشرية. [٤]

وقد أوضح المنونى أن الدينار الفضى يتكون من عشرة دراهم صغار ، وتجزئته الدينار الفضى مماثلة للدينار الذهبى . فانتشرت النقود الفضية المربعة والمستطيلة فى عهد عبد الرحمن بن أبى يفلوسن المرينى ، فكانت أكثرها مستديرة وليست مربعة أو مستطيلة [٥].

وانتشرت الدراهم اليعقوبية * والتي تنسب إلى السلطان يعقوب بن عبد الحق وهى تساوى ثلث الدرهم الموحدى (المحمدي) نسبة إلى محمد الناصر والأوقية الواحدة تساوى ثلاثة وعشرين درهما ، فالدرهم الواحد منها ثلاثة دراهم صغيرة ليسهل عملية البيع والشراء بالأسواق . [٦]

ب- الدرهم الكبير *

---

[١] رأفت النبراوى: مرجع سابق ، ص ٣٥١ . طاهر راغب : مرجع سابق ، ص٣٨٢.

[٢] الونشريسى : المعيار جـ٥ ، ص ١٨٩ ،٢٧٢.

[٣] ابن الخطيب : نفاضة الجراب ، جـ٣ ، ص ٦٧ .

[٤] ابن الحكيم: مصدر سابق، ص ١٤٧.

[٥] المنونى : ورقات في الحضارة ، ص١٢٨،١٢٧ ، إبراهيم جركات : مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

*الدنانير اليعقوبية المغربية نسبت في بداية الأمر إلى يعقوب المنصور للمزيد انظر ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق ، ص ٤٨٤ ، الزر كلى : الإعلام ، جـ ٣ ، ص ١١٧١.

[٦] ابن الحكيم: مصدر سابق ، ص ١٢١ ، ١٤٩،١٤٨.

*الدرهم: اسم عربي وهو مقدار من الوزن. للمزيد انظر السبتى : مصدر سابق ، ص١٤٠.

شاع استخدامه بأسواق مدينة فاس وكان يزن ٢٨ حبة من الشعير كما كان عند الموحدين ١،٦١ جرام، فهو لم يحقق وزن الدرهم الشرعي، فالدرهم الشرعي يزن ٢،٩٣١جرام

ويرى Hazard أن أقصى قطر يمكن أن يصل إليه الدرهم المريني هو ١٥مم وكان لذلك الانخفاض والاختلاف تأثيره على الأسواق وعلى الوضع الاقتصادي داخل فاس.[١]

أشار الونشريسي إلى وجود مشاكل متعلقة بنقص الدراهم ، حيث يتم إرجاعها إلى التجار والقائمين على الصرف وإعطائهم بدلا منها ذهبا .[٢]

ويوضح أيضا انتشار الدراهم الناقصة والتي أجازها الفقيه ابن سراج فهي وزن فضة بفضة.[٣] ويجوز التعامل بها إذا علم الأخذ أنها ناقصة وتقبلها على ما هي عليه .[٤]

جـ - الدراهم الصغار

الدرهم الكبير يساوى ثلاثة دراهم صغيرة تساوى درهم كبير، وهو نصف درهم اسود أي سدس درهم نقرة من معاملة مصر والشام فحين يقال درهم ويسكت لا يراد به إلا الدرهم الصغير[٥].

والدرهم المرينى اختلف من حيث الوزن والقطر فوجد درهم مريني وزنه ٠،٩ جرام وقطره ١٣ملم وهو مربع الشكل .[٦] ودرهم آخر للسلطان أبى يعقوب يوسف وزنه ٠،٥٠ جرام وقطره ١٢،٥ ملم .[٧]

---

[١] العمري : مصدر سابق ، ص ١٩٣ ، رشيد السلامى: مرجع سابق ، ص ٢١٧ . Hazard: op .cit, p 327.

[٢] الونشريسى: المعيار جـ٥ ، ص ٤٦ .

[٣] الونشريسى : مصدر سابق ، جـ٥ ، ص٢٢٣.

[٤] الونشريسى : المصدر السابق والجزء، ص ١٤ ، ١٦ .

[٥] العمري : مصدر سابق ، ص ١٩٣، محمد المنونى : ورقات ، ص ٩٨ .

[٦] لخضر درياس : ثلاثة نقود غير منشورة ، حوليات المتحف الوطني للآثار ، العدد السابع ،سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨ ، ص ٧ .

[٧] Hazard: op .cit, p 276

د- ثلث درهم

وكان يضرب لتسهيل العمليات التجارية البسيطة ولسهولة الصرف والتداول داخل الأسواق.[١]

هـ - القيراط

يعتبر وحدة تستعمل في الوزن أو كعملة نقدية يعادل وزن ٣،٣٦ حبات من الشعير ويزن ٠،١٩٤١ جرام ويساوى نصف درهم مريني صغير . وقد اختلف الفقهاء حول تحديد مقدار حب الشعير في القيراط فالمقدار الشرعي هو أربع حبات .[٢]

فالقيراطين لا يتساويان مع درهم صغير.[٣] وأشار الونشريسى إلى اختلاف وزن القيراط ومنع صرف درهم صغير بقيراطين.[٤]

و- ربع درهم

يعادل ربع الدرهم نصف القيراط ولكنهما يختلفان من حيث مستوى الوزن فهو يساوى ٠،١١٥٥ جرام .[٥]

ز-الثمن

الثمن والمسكوك الحسن الكيفية *ويعتقد من العبارة أن النقد حسن الصناعة وجيد العيار ووافى الوزن وهى عبارة الغرض منها الترويج لتداول النقود المضروبة وحث الناس على التعامل بها.[٦]

---

[١] ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٢٢ .

[٢] الذهبى: تحرير الدرهم والمثقال والرطل والمكيال وبيان مقادير النقود المتداولة بمصر ، ضمن كتاب الكرملى: النقود العربية وعلم النميات ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص٧٧. رشيد السلامى: مرجع سابق ، ص ٢٢١،٢٢٢.

[٣] ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص١٢٢ رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ٢٢٣.

[٤] الونشريسى : المعيار ، جـ٥ ، ص١٤ ،١٥ .

[٥] رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص٢٢٣.

*الكيفية مصدر صناعي من لفظ كيف زيد عليها ياء النسبة للنقل من الاسمية إلى المصدرية ، وكيفية الشيء حاله وصفته * المسكوك : اسم مفعول من سك النقود اى طبعها وهى تعنى النقد المضروب فرج الله يوسف: مرجع سابق ، ص ٢٦:٣٥.

[٦] ابن الحكيم: مصدر سابق ، ص١٢٢.

ثالثا- النقود النحاسية

لم تجد النقود النحاسية رواجا في المعاملات التجارية ، فهي صنعت لشراء المحقرات من المبيعات ، فالفلس المريني كان مربع الشكل مع اعتدال أركانه وزواياه.[١] وهو يعادل حبة واحدة من متوسط حبة الشعير أي حوالي ٠،٠٥٧٧٧جرام.[٢]

ومع كثرة النقود المغشوشة والدراهم المحمولة عليها بالنحاس قام الفقيه ابن عرفة بمحادثة السلطان بأمرها فهم بقطعها ، حتى لاتؤدى إلى أتلاف رؤوس الأموال وأجاز الفقيه عبد الله العبدوسي في القرن الثامن الهجرى تسكيك الإنسان الدراهم لنفسه على مثل سكة السلطان أو على أطيب منها ولكنه امتنع مخافة أن يطلع عليه فيعاقب ، وسداً للذرائع مخافة التلبيس على سكة السلطان فأجاز التعامل بالسكة المغشوشة بالنحاس وطبعها والتعامل بها بالأسواق.[٣]

ويتضح لنا أن اختلاف قطر ووزن العملات المرينية أثر سلبي على قيمة النقد وتداوله بالأسواق المرينية . فحظيت النقود باهتمام سلاطين مدينة فاس سواء كانت عملات ذهبية أو فضية مما ساعد ذلك على رواج التعامل داخل أسواق مدينة فاس فالنقود كانت من أهم أدوات النشاط التجاري داخل المدينة .

ثالثا : الصكوك والحوالات

لقد أشارت المصادر التاريخية إلى استخدام الصكوك منذ عصر صدر الإسلام كوسيلة للتعويض عن دفع النقود، وهو أمر خطى يدفع بواسطة مقدار معين من النقود إلى الشخص المسمى فيه.[٤]

---

[١] المصدر السابق، ص ٩٨ .

[٢] محمد المنوني: ورقات ،ص ٩٨ .

[٣] الونشريسي: المعيار جـ٦ ص ٧٥، ١٢٢ ،١٢٩.

[٤] البيروني : الآثار الباقية عن القرون الخالية ، مكتبة المثنى ، بغداد ١٩٢٣ ،ص ٢٩ ، ابن منظور : لسان العرب دار المعارف ، ص ١٤٧٥ .

•الصك: بفتح الصاد مشددة وهو الكتاب يكتب فيه عن مال مؤجل وهو أقرار بالبيع أو الرهن، للمزيد محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق القاهرة، ١٩٩٢ ، ص ٣٣٢ .

ويعتبر الصك وثيقة ائتمان مضمونة لتحرير الديون واستيفائها ، ويجرى تحرير الصك بادراج اسم صاحبه ومقدار المبلغ الواجب دفعه رقما وكتابة وموعد الدفع فكانت الصكوك تصرف إما عند الصيارفة أو في بيت المال. [١]

وكان أغلب الصيارفة من اليهود، الذين اشتغلوا فى صرف النقود وبيع المعادن النفيسة ومراطلتها وأشار الونشريسى إلى أن أغلب المشتغلين بالصرف هم من أهل الذمة فهم " يستظهرون برسوم شرعية يديون على أناس وتواريخ الرسوم بعيدة التاريخ منها ما يكون عشرين عاما وأزيد ". [٢]

واستخدمت الصكوك في بلاد المغرب منذ وقت مبكر فيذكر ابن حوقل أنه شاهد فى مدينة أودغست (جنوب المغرب الاقصى) صكا بقيمة اثنين واربعين ألف دينار بين تاجرين مغربين ، ولا بد أن يكون شاع استخدامه فى باقى أجزاء المغرب . [٣]

فالتجار الصغار أصحاب الأسواق من الكتانين والقطانين والزياتين وغيرهم اعتادوا دفع أموالهم إلى الصيارفة ويكتبونها عليهم بدنانير، ويجلبون بها عليهم مايشترون منه. [٤]

فالصكوك كانت معروفة منذ وقت مبكر ، وكثرت مع معـــاملات المغـــرب بـــالغرب المسيحي ودخول الإيطاليين في التجارة ويشير الونشريسى أنها كانت موجودة بالمغرب ، فقد عرضت نازلة على القاضى عبدالسلام حول دين لرجل وأن هذا الدين بصك ، وتنازع الدائن والمدين فى تمزيقه أو الاكتفاء بإبطاله ، فقضى ابن عبد السلام بإبطاله دون تمزيقه .وإن لـــم يكن فى فاس فإنه طالما وجدت فى بلد قريب منها وفى نفس الفترة بالقرن الثامن الهجـــرى ، فلا بد أن تكون قد امتدت الى مدينة فاس. [٥]

---

[١] عاشور أبو شامة :علاقة الدولة الحفصية مع بلاد المغرب والأندلس ، رسالة دكتـــوراه غيـــر منـــشورة ، جامعة القاهرة ١٩٩١ ، ص ٣٦٣ .

[٢] الونشريسى : المعيار، جـــ٥ ، ص٢٤٤، ٢٤٦ ، ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٢٢.

[٣] ابن حوقل : صورة الأرض ، ص٦٥

[٤] محمد فتحة: مرجع سابق ، ص ٣٠٤.

[٥] الونشريسى : المعيار، جـــ١٠، ص ٤٣٤.

أما بالنسبة للحوالات أو ما أطلق عليها السفاتج فالسفتجة كلمة فارسية (سَفنة أي ورقة) ويذكرابن منظور كلمة سفاتج من "سفتج" أي الخفيف والسريع ، ومن القول سفج فلان لفلان النقد آى عجلة .[١]

وكان الصرافون يقومون بتحويل السفاتج إلى نقود مقابل خصم من المبلغ المحول وهذا النظام يسمح بتحويل الديون من أشخاص إلى آخرين ، ويسهل أداء الديون بين التجار دون تنقلهم شخصياً . [٢]

فالحوالة الواحدة كان يتعامل فيها من ثلاثة إلى أربعة أشخاص هم : الساحب وهو الذى يحررها ، ويسلمها مقابل مبلغ مالى أو بضائع ، والحامل وهو الذى يستلمها من الساحب، والمسحوب عليه وهو الذى يتلقى الحوالة فى البلد الآخر ويتكفل بدفع المبلغ المدون فى الحوالة ، والمستفيد وهو الذى يستلم المبلغ المدون فى الحوالة من المسحوب عليه . [٣]

وتوضح نازلة بالمعيار بعنوان " السلف بشرط الحوالة " فسأل عن السلف بشرط الحوالة ، فأجاب بأنه لا يجوز لأن الحوالة بيع من البيوع فصار قد باع له تلك الدراهم بالدراهم. [٤]

وتبين الحوالة مدى اتساع نطاق التعامل فى المبادلات التجارية ، وأن الأمر يتعلق بعمليات بنكية وتقليات تتصل باستعمال الشيك وبفضل ذلك عرف الغرب المسيحى الحوالة عن طريق المعاملات التجارية التى كانت قائمة بين المسلمين والنصارى من الإيطاليين . [٥]

---

[١] ابن منظور : مصدر سابق ، ص ٢٤٧٥
ويوضح محمد عمارة ان السفتجة هى البوليصة والحوالة والإقراض لسقوط خطر الطريق ، وذلك كأن يكتب المستقرض للمقرض كتابا يدفعه إلى نائبه ببلد أخر ليعطيه ما اقرضه على سبيل القرض لا على سبيل الوديعة . للمزيد انظر ص ٢٨٦ .

[٢] الونشريسى : المعيار جـ ٥ ، ص ٨٨ – ٨٩ . أبو شامة ، مرجع سابق ص ٣٦٤.

[٣] الونشريسي: مصدر سابق، جـ ٩ ص ٨٧ . جـ ٦ ص ٣١٥ – ٣١٦ . أبو شامة ، مرجع سابق ص ٣٦٤ .

[٤] كمال السيد أبو مصطفى ، جوانب فى الحياة الاجتماعية والدينية والعلمية فى المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسى ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ١٩٩٦ ، ص ٨٨ . محمد فتحة : مرجع سابق ، ص ٣٠٤ – ٣٠٥ .

[٥] الونشريسى : المعيار ، جـ ٦ ، ص ١٣٠ ؛ صالح بن قربة : انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الهلال للطباعة والنشر ، الرباط ، ط١ ، ١٩٩٥ ص١٩١،١٩٠ .

قام المحتسب بدور فعال فى مراقبة الصيارفة وكان يتفقدهم واذا عثر على من يربى يقوم بعزله وإقالته من السوق . [1]

رابعاً : الموازين والمكاييل والمقاييس :

عرفت مدينة فاس أنواعاً كثيرة من المكاييل والموازين[2] ، اختلفت أحجامها ومقاديرها من فترة لأخرى خلال العصر المرينى ، منها المد [3] ، القنطار[4] والرطل[5]

---

[1] ابن عبدون: مصدر سابق ، ص ٥٨، ابن الحكيم: مصدر سابق، ص١٧٤، ابن الأخوة: مصدر سابق ، ص ٣٠.

[2] الميزان : هو الحاكم بين الدافع والقابض وله شكلا أما مقدحة مرفوعة الأجناب أو مكورة مثل نصف كورة . للمزيد انظر ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٢٣. أما الكيل فجمعه مكاييل وهو اسم يعم جميع ما يعاير به المكيلات.للمزيد انظر السبتى : مصدر سابق ، ص ١٢٥.

[3] المد :جمعه أمداد وهو مكيال اختلفت سعته باختلاف المكان والمذاهب وباختلاف وحدة القياس وهى كلمة لاتينية وهو ملء كف الإنسان طعاما ، وهو يساوى رطل وثلث ويساوى ثمانين أوقية بمدينة فاس اى انه يساوى ربع صاع . للمزيد انظر البكري : مصدر سابق ، ص ١١٧ ، السبتى : مصدر سابق ، ص ٤٩ ، ١٢٦ ، الجرسيفى : مصدر سابق ، ص ١٠٤ ، ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٦،١٤٣ ، محمد عمارة: مرجع سابق ، ص٥٢٢ ،٥٢٣ . احمد الشرباص : المعجم الاقتصادي الاسلامى ، دار الجيل ، بغداد، ١٩٨١،ص ٤١٣ ، محمد ضياء الدين : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ط٣ ، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩ ، ص ٣٢٩ .

[4] القنطار : أصله الجملة الكثيرة من المال ، فهو وحدة وزن تحسب بمضاعفة أوزان الأرطال المتوقعة ويساوى ١٠٠ رطل ، "وقال تعالى" (والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة) سورة آل عمران الآية ١٤ للمزيد انظر: السبتى: مصدر سابق ، ص ١٤٢ هنتس :مرجع سابق ، ص ١٠٤، ٣٢٩ .

[5] الرطل : هو اسم المقدار فى الموزونات من حديد او نحاس أو حجر فالرطل الفاسي يساوى ٢١ درهماً ، ١١٠٨,٨ جراماً ويساوى ١٢ أوقية و١٤٠ درهما وهو من أكثر الوحدات استعمالا . للمزيد أنظر السبتى : مصدر سابق ، ص ١٤٢ ، محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .هنتس : مرجع سابق ، ص ٣٦ .

والصفحة[1] أو الوسق [2] والأوقية[3] وكلاً منها مرتبط بسلعة من السلع الموجودة بأسواق مدينة فاس. [4]

لعب المحتسب دورا كبيرا فى الأسواق ، فقد عمل على مراقبة الموازين والمكاييل للحد من حالات الغش ، وقد اعتنى المرينيون بهذا الموضوع فقاموا بتعديلات فى الموازين والمكاييل، من الصاع والمد والقنطار، والرطل والأوقية ، والوسق (الصفحة) منذ عهد أبى يوسف يعقوب واستمر ذلك الاهتمام .[5]

ويقوم المحتسب بدور كبير بأسواق مدينة فاس حيث يعمل على مراقبة البيع بالميزان داخل الأسواق ، ومنع وسائل الغش فيه حيث كان بعض اليهود يقومون بوضع حبيبات من الشعير بعد بلها بالماء فى أسفل الكفة ، فعمل المحتسب على مراقبتهم بصفة مستمرة لوضع حد لما يقومون به من محاولات للغش . [6]

يتولى المحتسب الإشراف على الأمين المشرف على صناعة الموازين التى يوجد منها العديد من الانواع كل نوع يخص سلعة ولها مادة معينة تصنع منها وأشكال مختلفة فموازين الفاكهة تكون مقدحة مرفوعة الأجناب ومعلقة مما ساعد ذلك على السرقة . وهناك موازين صنعت صناجها من الزجاج أو من الحديد ، ويتعهد البائع بتغيرها مرتين أو ثلاثاً فى العام . ويباع اللبن فى مكيال مصنوع من الخشب.[7]

---

[1] الصفحة :هي القصعة العريضة وأناء الطعام يسع ما يشبع خمسة وهو سعته اثنا عشر مدا . للمزيد انظر محمد عمارة : مرجع سابق ، ص ٣٢٦.

[2]الصاع الشرعي يساوى أربعة أمداد والوسق ستون صاعاً"وقال تعالى "نفقد صواع الملك ولمن جاء حمل بعير وانا به زعيم) سورة يوسف الآية ٧٢ . للمزيد أنظر ابن الحكيم: مصدر سابق ، ص ١٤٦ الونشريسى جـ ٥ ص ٩٠ ، جـ ٨ ص ١٤٤.

[3] الوسق : هو وسق جمل اى حمل جمل وهو ستين صاع .للمزيد انظر السبتى : مصدر سابق ، ص ١٣١، ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٦ .

[4] الأوقية: وحدة وزن متداولة في وزن البضائع والسلع والوزن الشرعي لها ٤٠ درهما أما بالنسبة للمغرب ١٢ درهما وبالنسبة لفاس تساوى ١٣درهما وتلت . للمزيد انظر هنتس : مرجع سابق، ص١٩ ، ٧٣.

[5] السقطى: مصدر سابق ، ص ٢٧ .

[6] السقطى: المصدر السابق، ص ١٢٥ ، صبحي عبد المنعم : مرجع سابق ، ص ٤١ .

[7] ابن عبدون : رسالة فى القضاء والحسبة ، ص ٣٩ ، ٤٠ ،٤١ ، ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٢٤ .

وجد ميزان بفاس يسمى القرسطون على مقربة من جامع القرويين ، فهو خاص بالدراهم والنقود. [١] وكانت وحدة الأوزان الكبيرة هى القنطار ووحدة الذهب المثقال، والفاكهة والخضر الارطال . [٢]

ويأمر المحتسب بضرورة النظر فى صحة الموازين وصنوجها وأن تصنع من الحديد ولا يضاف لها الرصاص ، و يقوم المحتسب بالختم عليها بخاتم من عنده ، فالصنجات المصنوعة من الحديد يفضل أن تصنع من حجر واحد . وعلى البائع أن يمسح الكفة فى كل وقت وعند كل وزن ، ولا يتركها حتى تتطلخ وتثقل وهذا يسعد فى الغش . [٣] كما كان المحتسب يمنع البيع بمكيال غير معروف. [٤] ويتعهد المحتسب أيضا بمعاقبة من يغش فى الموازين والمكاييل على قدر مايرى من جرم ويقوم باخراجه من السوق حتى يتوب عن جرمه ولا يعود مرة اخرى الى الغش. [٥]

أما بالنسبة للمكاييل فالرطل المريينى يتم به وزن القمح والشعير وهوبمقدار تسعة وستين درهماً من الدراهم الصغيرة ، أى أن الرطل مكون من ١٦ أوقية ، ١١٠٤ دراهم صغيرة وهى تعادل ٥٣٣،٢٨ جراماً من حساب ٣٣,٣٣ جراماً فى الأوقية المرينية واستخدمت الأوقية في وزن الجبن والبصل . [٦]

وقد اهتم ملوك بنو مرين بتحقيق المكاييل المغربية فقام ملوكهم بتعديل المدِ النبوي حتى تكون مرجعاً فى تحقيق الصاع والوسق . والصاع يساوى أربعة أمداد نبوية والمد في الأصل ربع صاع . فالمد رطل وثلث ، والرطل مائة وثمانية وعشرين درهماً ويساوى ستة عشر أوقية ، والوسق ستون صاع فالصاع سعته ٦،٩٢٤ لتراً ، فكيل المد سعته ٣٦٥،٥٤٤ لتراً. [٧]

---

[١] ابن أبى زرع : مصدر سابق ، ص ٣٦ ، الونشريسى : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٢٧٦.

[٢] العمري : مصدر سابق ، ص ١٤٢ .

[٣] ابن عبد الرءوف: رسالة في الحسبة والمحتسب، ص ١٠٦، ١٠٧، ابن الأخوة: مصدر سابق، ص ١٤٤، ١٤٥.

[٤] الونشريسى : المعيار جـ ٦ ، ص ١٢٥ .

[٥] الونشريسى: مصدر سابق ،جـ٦، ص ٤٠٧ .

[٦] ابن عذارى: البيان جـ ٤ ، ص ٣٨ ، ٣٩ ،ابن الحكيم: مصدر سابق، ص١٤٦ .

[٧] ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، العمري : مصدر سابق ، ص ١٤٢ الونشريسى: المعيار جـ ١ ص ٣٩٩، محمد المنونى : ورقات ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

أما بالنسبة للمد الفاسى فيسع من الطعام ثمانين أوقية ويطلق عليه اللوح ، وقد خصصت وحدة المد للمأكولات من زيت وعسل ولبن وزبيب . [١]

ويصنع المد من الخشب أو المعدن على شكل مخروط تتسع قاعدته عن القمة فهو أقرب إلى الشكل الأسطوانى . [٢]

وقد اختلف المد خلال حكم المرينيين من حيث سعته وشكله ومقداره، والزخارف الخارجية فوجدت بفاس العديد من أنواع الإمداد والتي ترجع للفترات الأولى للإسلام فأطلق عليه المد النبوي ، وقام Paul Pascon بدراسة حول المد فى عهد المرينيين أوضح من خلالها بعض النصوص التى قد وجدت على المد المرينى ، وأشكال المد حيث كان دائرى والكتابة التى نقشت عليه هل كانت حلزونيه أم دائرية أوضمن أقواس أو أعمدة رأسية. [٣]

تم تغيير الصاع المغربى إلى المد النبوى الذى يساوى مداً وثمن مد قروى فستون من الصاع تعادل الوسق الذى يسمى بالصحفة التى يوزن بها الحبوب. [٤]

وقد تم تحويل الصاع إلى المد النبوي على يد الملزورى المتوفى عام ٦٩٧هـ/١٢٩٨م. [٥]

وقد أعيد النظر فى تحقيق المد النبوى باقتراح من الوزير المرينى يحيى بن زيان بن عمر الوطاسى إلى السلطان عبد الحق المرينى (٨٢٣-٨٩٦هـ/١٤٢٠-١٤٦٤م). [٦]

---

[١] البكري : مصدر سابق ، ص ١١٧ .

[٢] الوزان: مصدر سابق، ص ٢٣٩ .

وجد بفاس أنواعاً من الموازين والمكاييل الشرقية والايطالية ويدل ذلك على عمق الاتصالات والعلاقات التجارية بين فاس والمدن الأخرى .

[٣] Paul Pascon: description des mudd ET s A' Maghreb INS, Hespres. Tamuda 1975 Txvi P.25

[٤] ابن الحكيم : مصدر سابق ، ص ١٤٦ ، محمد المنونى : مرجع سابق ، ص ١٣٧.

[٥] ابن خلدون : مصدر سابق ، جـ٧ ، ص ٢٠١٩ ، الناصري : مصدر سابق ، جـ ٣، ص ٩٠ ، عبد الرحمن الفاسى ، خطة الحسبة ، ص ٣٦ .

[٦] الناصري: مصدر سابق، جـ ٢، ص ١٤٩ .

فكان أول اجتماع لتحقيق المد بفاس حضره ثلاثة من كبار العلماء وهم عبد الله بن موسى العبدوسى ، ومحمد بن على بن أملل المديونى، وأحمد بن عمر المزجلدى وحضر معهم الناظر فى أحباس فاس أبو الحسن على بن أحمد الحسيني السبتى الشهير بالكغاد . [1]

فقاموا بتحقيق مقدار المد النبوى بالحساب واختبروا المد بيد أمين القبابين بفاس المسمى بربع الصاع فوافق وزنه ما اخرجه الحساب فى المد النبوى وزنا وعددا وكيلا .[2]

وكان أول تعديل للمد قد تم على يد السطان يوسف بن يعقوب وذلك فى جمادى الأولى عام ٦٩٣ هـ / ١٢٩٣ م ، وقام السلطان أبو سعيد الأول باجراء تعديل آخرللمد على مد أخيه يوسف . ومن ثم قام السلطان أبو الحسن المرينى(٧٣١-٧٥٢هـ/١٣٣١-١٣٥١م) بتعديل مدان على مد يوسف بن يعقوب فى جمادى الآخرة عام ٧٣٤ هـ / ١٣٣٣ م ورجب عام ٧٣٤ هـ / ١٣٣٣ م وتم نقش اسم السلطان أبى الحسن المرينى على المدان بمدينة فاس .[3]

وأوضح المد الخاص بأبى الحسن المرينى مادة الصنع حيث صنع من النحاس الأصفر وشكله على هيئة مخروط ، وهذا المد موجود بمتحف البطحاء بفاس ، وهو بدون زخارف ، وسعة الفتحة تساوى ٨،٢ سم ، والقاعدة مسطحة تساوى حوالى ١١،٣ سم ، والارتفاع يساوى أيضا ١١،٥ سم ، والسعة ٠،٧٩٥ لتراً وكتب عليه بالخط المغربى بشكل دائرى وهذا المد الذى تم تعديلة فى رجب عام ٧٣٤ هـ . [4]

---

[1] محمد المنونى : ورقات ، ص ١٣٨ .

[2] محمد المنونى : ورقات ، ص ١٣٧ .

[3] المنونى : ورقات ، ص ١٣٧ ، رشيد السلامى : مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

[4] الونشريسى : المعيار ، جـ ٢ ، ص ٧٣ ، محمد المنونى : ورقات ، ص ١٣٧

Paul pascon: cit,p.25

ونقش على المد الأول الذي تم تعديله في رجب ٧٣٤ هـ/١٣٣٣ م ، ما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً أمر بتعديل هذا المد المبارك مولانا أمير المسلمين أبو الحسن ابن مولانا أمير المسلمين أبى سعيد ابن مولانا أمير المسلمين أبى يوسف ابن عبد الحق ، أيده الله ونصره . على المد الذي عدله الحسين بن يحيى البكرى ٦٠٧ هـ/ ١٢١٠م بمد إبراهيم بن عبد الرحمن الجايشى ٥٠٩ هـ/ ١١١٥م ، الذي عدل بمد الشيخ أبى على منصور بن يوسف القوامى ، وكان أبو على عدل مده بمد الفقيه أبى جعفر احمد بن على بن غزلون ٤٥٤ هـ / ١٠٦٢ م ، وعدل أبو جعفر مده بمد أبى جعفر أحمد بن الأحظل ٤٤٠ هـ /١٠٤٨ م ، وعدل أبو جعفر مده بمد خالد بن إسماعيل ٤٥٥هـ/١٠٦٣م وعدل خالد مده بمد أبى بكر أحمد بن حمد ٤٤٩ هـ/ ١٠٥٧ م ،=

أما بالنسبة للمد الثانى الذى صنع فى عهد ابى الحسن المرينى فقد صنع من النحاس الأصفر، وصنع من ورقة واحدة بدون زخرفة ، وسعة الفتحة فيه ٨،٢ سم والقاعدة حوالي ١١سم ، والارتفاع يساوى ١١،٩ سم ، وسعته ٠،٧٩٦ لتراً وتم النقش والحفر عليه ، وظهرت عليه تأثيرات مشرقية فى بعض الحروف التى استخدمت فى الكتابة على المد. [1]

ووجد مد آخر للسلطان أبى الحسن مصنوع من النحاس الأصفر ، وهو مخروط ومختلف عن المد المرينى فهو يحف فتحته شريط سميك للتقوية ، والكتابة داخل أربعة مناطق زخرفية ومزخرف بأوراق نباتية ، وسعة فتحته ٨،١ سم ، والقاعدة ١١،٥ سم ، وارتفاعه

= وعدل أبو بكر مده بمد أبى إسحاق إبراهيم بن الشنظير٤٠٣هـ / ١٠١١م ، وبمد أبى جعفر بن ميمون ٤٠٠هـ/ ١٠٠٩ م وقد قام بتعديل مديهما بمد زيد بن ثابت صاحب رسول الله صلى الله عليه وصلم وعلى آله وصحبه وذريته ، وشرف وكرم ، وكان تعديل المد الذي عدله الحسين بن يحيى البكري في شهر رمضان المعظم عام سبعة وستمائة ، وكان تعديل المد الذي أمر بتعديله مولانا أبو يعقوب رحمه الله تعالى في جمادى الأولى عام ٦٩٣ هـ/ ١٢٩٣ م ، وعدل الآن هذا المد المبارك متبركاً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وأحيى سنته ، في شهر رجب عام ٧٣٤هـ / ١٣٣٣م بمدينة فاس حرسها الله تعالى والحمد لله رب العالمين كثيرا.للمزيد انظر محمد المنونى : ورقات ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ ، ١٤١.

Paul pascon: cit, p.p , 31-33 .

[1] عثمان إسماعيل: مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

وفيما يلى ما كتب على المد الثانى :-

(بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ، أمر بتعديل هذا المد المبارك مولانا أمير المسلمين أبو الحسن ابن مولانا أمير المسلمين أبى سعيد ابن مولانا أمير المسلمين أبى يوسف ابن عبد الحق ، أيده الله ونصره : على المد الذي أمر بتعديله مولانا أبو يعقوب رحمه الله تعالى سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م على المد الذي عدل الحسين بن يحيى البكري ، بمد إبراهيم بن عبد الرحمن الجايشى ، الذي عدل بمد الشيخ أبى على منصور بن يوسف القوامى وكان أبو على عدل مده بمد الفقيه أبى جعفر احمد بن على ابن غزلون ، وعدل أبو جعفر مده بمد أبى جعفر أحمد بن الأحظل ، وعدل أبو جعفر مده بمد خالد بن إسماعيل وعدل خالد مده بمد أبى بكر أحمد بن حمد ، وعدل أبو بكر مده بمد أبى إسحاق إبراهيم بن الشنظير ، وبمد أبى جعفر بن ميمون ، وكانا عدلا مديهما بمد زيد بن ثابت صاحب رسول الله صلى الله عليه وصلم وعلى آله وصحبه وذريته ، وشرف وكرم ، وكان تعديله في الخامس عشر من رجب الفرد الذي من سنة تسع وخمسمائة٥٠٩ هـ / ١١١٥م [1] وكان تعديل المد الذي عدله الحسين بن يحيى البكري في شهر رمضان المعظم عام سبعة وستمائة ، وكان تعديل المد الذي أمر بتعديله مولانا أبو يعقوب رحمه الله تعالى في جمادى الأولى علم ثلاثة وتسعين وستمائة ، وعدل الآن هذا المد المبارك متبركاً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وأحيى كذا لسنته ، وذلك في جمادى الأخير عام أربعة وثلاثين وسبع مائة بمدينة فاس، حرسها الله تعالى ، والحمد لله رب العالمين كثيراً . للمزيد انظر : محمد المنونى : مرجع سابق، ص١٤٠ .

١٠ سم ، وسعته ٠،٧٣٣ لتر . وقد نقش عليه كما نقش على المدين السابقين ولكن اضيفت عليه جملة لم تكن موجودة ى المدين السابقيين ، وهاذا تبركا بسنته على يد سيدى الحاج مسعود البجاوى ، وكان الله له ولياً . [١]

ومن خلال ذلك نجد أن المد المرينى تطور تطوراً كبيراً خلال فترة حكم المرينيين للمغرب، فأختلف المد داخل الدولة المرينية من حيث السعة والشكل والزخارف الموجودة عليه، ولكن لم تختلف المادة التى صنع منها المد ، ونجد تطوراً آخر فى الكتابة التى تم النقش بها على المد حيث كانت الكتابة بالخط المغربى وتطورت حيث تم ادخال الخط المشرقى فى الكتابة على المد المرينى كما هو الحال فى المد الذى تم تطويره على يد أبى الحسن المرينى فى جمادى الآخرعام (٧٣٤هـ / ١٣٣٣ م) بمدينة فاس.

كما استخدمت المقاييس فى أسواق مدينة فاس وتندر المادة الخاصة بالمقاييس التى استخدمت فى الأسواق، حيث نجد أن أبا عنان المرينى قد قام بعمل هام وهو ضبط المقاييس المغربية فوجدت القالة او الذراعُ وهى قياس الطول الاسلامى ، وتم وضعها على بعض جدران فاس القديمة ، فكان بفاس مقياسين استخدما فى قياس مختلف أنواع الأثواب. [٢]

فالقالة الأولى كانت فى المكتب القديم للمحتسب، بالساحة الصغيرة لباعة الحناء بسوق العطارين بفاس القديمة، وكتب على رخامة بيضاء، ونقش عليها بأطار محفور حفرا بارزا " الحمد لله أمر بعمل هذه القالة مولانا أمير المؤمنين أبو عنان ايده الله ونصره، وذلك عام خمسة وخمسين وسبعمائة".[٣] وطول هذه القاله ٤٦ سم وهى خاصة بباعة الثياب الصوفية فسميت (بالقالة الدرازية) أى مقياس منسوجات الأطرازة [٤].

والثانية وضعت بشارع سوق العطارين وكتب عليها "الحمد لله " هاذا قياس ذراع قالة القيسارية، وذلك عن أمر مولانا أمير المؤمنين المتوكل على رب العالمين أبو عنان أيده الله ونصره وذلك عام (٧٥٥ هـ / ١٣٥٤ م) وطول هذه القالة ٥٥ سم ، ويستعملها تجار

---

[1] Paul Pascon: op, cit, p.p. 31 – 33 Ibid; p.p. 33-35

[٢] محمد المنونى : ورقات ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .

[٣] محمد المنونى : ورقات ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .Bel (A) op ,cit, p 306.

[٤] Bel (A) Les; op ,cit ,p. 307 .

وقد اختلف الفريد بيل عن المنونى في طول واتساع القالة حيث أشار إلى أن القالة الأولى طولها ٥١ واتساعها ٨ سنتيمترا .

الجوخ ونسيج الحرير والكتان فسميت القالة الكتانية وهى مقياس القطنيات ، كما تسمى القالة السوسية. [١]

خامساً: الأسعار:

لم تكن أسعار السلع بالأسواق الفاسية ثابتة فقد تأثرت الاسعار بالأحداث الداخلية التى مرت بها مدينة فاس كالفتن والحروب بالاضافة الى الظروف الطبيعية كالأمراض والأوبئة والمجاعات. فمع الرخاء يكثر الإنتاج وتفيض السلع عن الحاجة وتنخفض الأسعار، أما في أوقات المحن والكوارث يقل الانتاج ولا يفى بحاجة السكان فترتفع الأسعار. فنجد الارتباط وثيق بين الظروف السياسية والطبيعية وأسعار السلع المعروضة بالأسواق. وقد أختلف العلماء المسلمون فى مسألة تحديد الأسعار ، فأهل السنة وقفوا موقفاً سلبياً من التسعير وفضلوا حرية الأسعار، أما المعتزلة فنادوا بتدخل السلطة لتحديد الأسعار ورأت كتب الحسبة إلى ضرورة تسعير المواد الأساسية مع التركيز على أمر هام وأساسى وهو شرعية العمليات التجارية من البيع والشراء . [٢]

ويرى ابن خلدون أن تحديد الأسعار مرتبط بعدة معطيات أو عوامل من أهمها : تكلفة الإنتاج للبضاعة ، وذلك يتحدد بمقدار الربح الفائض عن سعر التكلفة ، وأن يكون كافياً لتوفير الكسب ، فاستمرار الرخص فى عرض السلع قد يؤدى إلى فساد الربح وكساد السوق ، وتعود التجار على السعر فى البيع وتبعاً لذلك فمعاش الناس وكسبهم يكون فى المتوسط .

ويوضح أيضا وجود ارتباط بين ارتفاع المستوى الحضارى والأسعار فيقول :"كلما زاد العمران زادت الأعمال ، ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت فوائده وحاجاته واستتبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمتها وتضاعف الكسب فى المدينة ". [٣] وبوجود المرينيين بمدينة فاس زاد العمران بها حيث اهتم ملوكها بالمساجد والمنازل والأسواق فزاد بها العمران البشرى ، وزادت الأيدى العاملة بها ، فانتعشت التجارة و انخفضت الأسعار بأسواقها .

---

[١] محمد المنونى : ورقات ، مرجع سابق ، ص ١٤١ ، ١٤٣ .

Bel (A) Les; op, cit ,p P308-309 .

[٢] نجاة باشا: مرجع سابق، ص ٢٤ .

[٣] ابن خلدون: المقدمة، ص ٤٨٤ ،٤٨٥ .

ويوضح لنا ابن خلدون أن قانون الطلب والعرض مؤثراً فى الأسعار وان لفصول السنة تأثيراً كبيراً فى أسعار السلع ، فالحبوب وخاصة القمح تكون أسعارها مرتفعة فى النصف الأول من السنة ، أما بفصل الخريف والشتاء تكون منخفضة جداً بالنسبة لأسعار الربيع [١] وللأزمات الاقتصادية تأثير على الأسعار فالأزمات تؤدى إلى قلة العملة ، وفقدان قيمتها فيؤدى إلى ارتفاع الأسعار . [٢]

وقد لعب المحتسب دورا هاما فى تسعير الخضر والفاكهة فى الأسواق وفرضها على أصحابها فمن المعتاد أن يشترى الباعة المنتجات الزراعية من أصحاب المزارع والبساتين دون سعر محدد ثم يقوم أصحاب السوق بتحديد السعر حتى لا يشططون على الناس الأرباح.[٣]

ولم يكن للمحتسب ان يقوم بتسعير البضائع على أربابها ، ولم يفعل ذلك إلا فى سنين القحط وأن فعل ذلك كان محرماً . [٤]

ويقدم لنا ابن أبى زرع بعض أسعار السلع عام (٦٥٦ هـ/ ١٢٥٨م) اى فى فترة حكم السلطان يعقوب بن عبد الحق(٦٥٨ هـ / ١٢٥٩ – ١٢٦٠ م) وكان الدقيق بربع درهم والقمح الصحفة بستة دراهم ، والعسل ثلاثة أرطال بدرهم ، والزيت أربع أوقيات بدرهم، والكبش الواحد بخمسة دراهم ، والثمر الثمانى أرطال بدرهم وصاع اللوز بدرهم . [٥]

ويؤكد ابن أبى زرع رخص الأسعار بالمغرب الأقصى فى عهد هذا السلطان حيث يقول :" لما ولى أمير المسلمين يعقوب ملك المغرب ظهرت سعادته وبركته على البلاد ، فكان القمح يباع بسبعة دراهم للصحفة الواحدة والبقول وبيع القطانى مالها رسوم ولا يوجد من يشتريها "[٦]

---

[١] ابن خلدون: المقدمة، ص ٤٨٤ .

[٢] ابن تغردي بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة جـ ٦ القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٦٦٧ – ٦٦٨.

[٣] الونشريسى : المعيار ، جـ ٥ ، ص ٨٣ ، ٨٤ .

[٤] ابن الأخوة : مصدر سابق ، ص ٢٧ ، الونشريسى :المعيار جـ ٥ ص ٨٣ ، ٨٤.

[٥] ابن أبى زرع : مصدر سابق ، ص ٣٠٢ ، إبراهيم حركات : مرجع سابق ص ١٢ .

[٦] ابن أبى زرع : مصدر سابق ، ص ٩٤ – ٩٥ .

وفى الوادي يقومون بصيد الشابل الكبير فيباع الثقات الواحد بـ ١٣ درهماً ورطل كبير منه بدرهم ونصف.[١] ويباع اللحم ثمانية عشر أوقية منه بدرهمين ، والعنب يباع الرطلين بدرهم نقرة ، والآجاصى بدرهم نقرة ، وكل طائر من الدجاج بثلاثة دراهم من الصغار . ومع حلول عام (٦٧٣ هـ / ١٢٧٤م) اجتاحت مدينة فاس مجاعة شديدة وارتفعت الأسعار فقام الوالي أبو عمران الدغوغى بفتح مخازنه لأهل فاس للحد من ارتفاع الأسعار.[٢]

كما ارتفعت الأسعار أيضا في عام (٦٧٩هـ/١٢٨٠م) بمدينة فاس بسبب المجاعة التى اجتاحت البلاد ، فبيع صاع القمح بعشرة دراهم ، بسبب غزو الجراد فيقول ابن أبى زرع: "أكل يقصد الجراد جميع زروعها فلم يترك بها مخضراً " مما أدى لارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً وتضاعف ثمن القمح بحوالى عشرات المرات. [٣]

وارتفع الدقيق فأصبح ست أواقى بدرهم ، وصحفة القمح بأربعة دنانير ذهبية، وثلاثين زوجاً مفصلة من الدباغ بستة دنانير. [٤]

وحين ساد البلاد الرخاء فى عام ٦٩٤هـ/ ١٢٩٥م رخصت الأسعار ويتبين ذلك من سعر القمح فقد بيع القمح بعشرين درهما للصحفة وصحفة الشعير بثمانية دراهم. [٥]

وتعود الأسعار إلى الارتفاع بحلول عام (٧٢٤ هـ / ١٣٢٤ / ١٣٢٥ م) بيع صحفة القمح بتسعين دينار وصحفه الشعير بثمانية دراهم ، وأوقيتين من العسل بدرهم وأوقية ونصف من السمن بدرهم ، وأربعة أواقى من الدقيق بخمسة عشر درهم ، وخمسة أواقى من اللحم بدرهم وبيع البياض بالمدينة بدرهمين للرطل وعدمت الخضر بأسرها . [٦]

---

[١] مجهول : الاستبصار ، مصدر سابق ، ص ١٨٤ .

[٢] ابن بطوطة : مصدر سابق ، ص ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، العمري : مصدر سابق ، ص ١٩٤ . سميرة المزكلدى: المجاعات والأوبئة بالمغرب الوسيط ، ٥٣٤ – ٧٧٦ هـ / ١١٣٣ – ١٣٧٥ م، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الوسيط ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ظهر المهزار – فاس ١٤٢٤–١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٣–٢٠٠٤ م ، ص ١٢٣.

[٣] ابن أبى زرع : مصدر سابق ، ص ٤٠٥ ، سامية مسعد : الحرب والطبيعة في المغرب الأقصى عصر بني مرين ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢ .

[٤] الكتاني : سلوة الأنفاس ، جـ ٣ ، ص ١٤٦.

[٥] ابن أبى زرع : مصدر سابق ، ٣٣٨ ، ٣٨٥ .

[٦] ابن أبى زرع : مصدر سابق ، ص ٤٠١، السلاوى: الاستقصا ، جـ٣، ص١٧٦ .

لقد انخفضت الأسعار عام (٧٣٨هـ/ ١٣٣٨) فوسق القمح كان يباع بأربعين درهم وحمل من قصب السكر يباع بثلاثة دراهم ، ورطل اللحم يباع بدرهم وطائر الدجاج بثلاثة دراهم للرطل.[١]

وبعد انتهاء وباء الطاعون والذى استمر ثلاثة أعوام بمدينة فاس حتى عام (٧٥١هـ/١٣٥١م) بيع صاع الحنطة بعشرة دراهم وأربعين من الباكور بدرهم .[٢]

ويوضح لنا ابن بطوطة رخص سعر اللحم عام(٧٥٨هـ/١٣٥٩م) حيث بيع ثمانية أواقي من اللحم بدرهم .[٣] وبمرور ثمانية عشر أعوام على انتشار وباء الطاعون ارتفعت الأسعار مرة أخرى عام (٧٦٣هـ/١٣٦٢-١٣٦٣م) فبيع صاع الحنطة بخسة عشر درهماً، وأصبح ثمن الباكور عشرين بدرهم بعد أن كان أربعين بدرهم.[٤]

لقد تباينت الأسعار مع حدوث المجاعات والأوبئة والأمراض فمع استقرار الأحوال الداخلية استقرت الأسعار، وأصبحت قليلة أما إذا حدث الاضطرابات ارتفعت الأسعار وزادت داخل الأسواق . وكان المحتسب دورا كبيرا في مراقبة الأسعار بالأسواق ومنع الزيادة عليها ومن خالف ذلك عوقب بما يراه من الأدب أو الاخراج من السوق .[٥]

سادساً : الأحتكار :

الاحتكار هو شراء قوت البشر والبهائم وحبسه انتظاراً لغلاء سعره فالمحتكرون يعمدون إلى إخفاء البضائع وتخزينها حتى تفقد فى السوق ، فيشتد الطلب عليها ويرتفع ثمنها وخاصة فى أوقات المحن والكوارث ، وكانت هذه الظاهرة منتشرة فى الاسواق .[٦]

فالاحتكار في الشريعة الإسلامية محرم ، فبائع الطعام ينتظر به غلاء الأسعار هو ظلم عام وصاحبه مذموم فى الشرع ، قال الرسول (صلى الله عليه وسلم) من احتكر الطعام

---

[١] العمري: مصدر سابق ، ص ١٢٦ : ١٢٨ .

[٢] ابن عباد الرندى :الرسائل الكبرى، طبعة حجرية ، فاس ، ١٣٢.

[٣] ابن بطوطة: مصدر سابق ، ص ٦٥٨ .

[٤] ابن عباد: الرسائل، ص ١٧٦ .

[٥] الونشريسى : المعيار جـ ٥ ، ص ٨٥ ، جـ ٦ ، ص ٢٥٧ .

[٦] ابن بسام : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، حققه حسام الدين السامرائي ، المعارف ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ١٨ ، الشيرزى: نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق السيد الباز العرينى ، بيروت ١٩٨١ م ، ص ١٢ ، محمد عمارة : مرجع سابق ، ص ٣٣ .

أربعين يوماً ثم تصدق به لم تكن صدقته كفارة لاحتكاره . [1]

ويقول يحيى بن عمر: " فى المحتكرين: " إذا احتكروا الطعام ، وكان ذلك مضراً بالسوق ، أرى أن يباع عليهم أي يباع ما خزنوه من سلع ويكون لهم رأس مالهم والربح يتصدق به أدباً لهم وينهوا من ذلك ومن عاد ضرب وطبف به وسجن . [2]

وأشار الونشريسى إلى وجود ظاهرة احتكار السلع بالأسواق ، فبعض التجار الجشعين كانوا يلجاؤن إلى احتكار الطعام فى السوق فيؤدى إلى ارتفاع الأسعار والإضرار بالناس ، فقد أمرالفقهاء بعدم التسعير بالأسواق خصوصاً فى أوقات الغلاء واحتياج الناس لهذه السلع . [3]

وكان على المحتسب مراقبة الأسواق فإذا رأى أحداً يحتكر صنفاً من السلع ألزمه بيعه حتى لا يرتفع سعره. [4] وبرغم جهود المحتسب إلا أن هذه الجهود لم تمنع الاحتكار .

فقد عمل بعض التجار على احتكار السلع الوافدة عليهم من البادية قبل وصولها للأسواق وشرائها بأبخس الأثمان ، ويقومون ببيعها فى الأسواق بأثمان مرتفعة لتحقيق أرباح كثيرة. [5]

ويرى ابن عبد الرؤوف أنه لا يجوز احتكار السلع من زيت وعسل وزبيب وتين، وأنهى الجزارون عن شراء الضحايا فى زرائبها أيام عاشوراء من الجلابيين ، ثم يبعونها بعد انقضاء الموسم من الناس بالمرابحة مما يضر الناس ويزيد فى أثمان الغنم . [6]

---

[1] الونشريسى : المعيار، جـ ٦ ، ص ٤٢٥ . عز الدين موسى : النشاط الاقتصادي ، ص ٢٩٤، ٢٩٥، كمال أبو مصطفى : جوانب من الحياة الاجتماعية ، ص ٧٣ ، سامية مسعد : أهمية كتب النوازل فى كتابة التاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب الاسلامى ، الونشريسى نموذجا ، ضمن ندوة التاريخ والقانون التقاطعات المعرفية والاهتمامات المشتركة سلسلة ندوات ٢٢ ، الجزء الأول كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مكناس ، سنة ٢٠٠٩، ص١١٧.

[2] ابن الأخوة: مصدر سابق، ص ٢٧ ، الشيرازي: نهاية الرتبة ، ص ١٢.

[3] يحيى بن عمر : أحكام السوق ، تحقيق محمود على مكي ضمن مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد ، ١٩٥٦ هـ / ١٣٧٥ م ، العدد ١ ، ٢ ، المجلد الرابع ، ص ١٣٤، ١٣٥ .

[4] نجاة باشا: مرجع سابق ص ٢٢ .

[5] البرزلى : جامع مسائل الأحكام جـ ٢ ، ص ١٥٧ .

[6] ابن عبد الرؤوف : مرجع سابق ، ص ١٠٩ – ١١٠ .

وقد ساعدت الكوارث الطبيعية على نشاط حركة التجار المحتكرين فى الأسواق فهذه الظروف أدت إلى قيام التجار باحتكار المواد الأساسية الضرورية مما تزايد عليها الطلب وأدى لارتفاع أسعارها .[1]

فعندما طلب من أبى الحسن المزدغى أبو الفضل محمد بن الخطيب صاحب خطة التركات وخطيب جامع القرويين ، زمن السلطان أبى الحسن المرينى تسديد ثلاثين ألف دينار ذهبية فقال " كان عندى زرع كثير معمولاً على إدخاره إلى سنة يرتفع فيها السعر فيوفى ثمنه بالمال وزيادة.[2]

وقد حرص المرينيون على الحد من تأثير المجاعات والأزمات الاقتصادية التي كانت تستغل من قبل المحتكرين الذين كانوا يستغلون الناس أبشع استغلال بتخزين الطعام ورفع سعره. وللحد من تجاوزات هؤلاء المحتكرين كانت الدولة المرينية تفتح أبواب مخازن الغلال لتباع للناس بأسعار مناسبة ويتضح هذا حين تعرضت مدينة فاس لمجاعة عم ٧٢٤هـ/ ١٣٢٤م فحدث الغلاء وارتفعت الاسعار وللحد من هذا أمر السلطان أبو سعيد بفتح مخازن الغلال أمام العامة وكان المد من القمح يباع بأربعة دراهم فى الوقت الذى كان التجار يبيعون المد بخمسة عشردرهما .[3] وإذا كانت الكوارث والمجاعات تؤدى إلى ظهور ظاهرة الاحتكار في الأسواق فإن حكام الدولة المرينية حدوا من جشع هؤلاء المحتكرين كما ذكرنا .

سابعاً: الضرائب والمكوس:

لم تكن الضرائب[4] والمكوس أمر مستحدث فى فاس أيام المرينيين ، وإنما عرفتها الدول التى قامت فى بلاد المغرب قبل قيام المرينيين .

---

[1] عز الدين موسى: مرجع سابق، ص ٢٩٥

[2] ابن مرزوق: مصدر سابق، ص ٢٢٣ – ٢٣٢ .

[3] الونشريسى : المعيار جـ ٦ ، ص ٤٢٥

[4] وذكرت كلمة الضرائب فى غالبية المصادر التاريخية تحت اسم القبالات أو المكوس ، فالمكس هو رسم يدفعه التجار والحرفيون فى الأسواق ، وقد اعتبر الفقهاء أن رسم المكس من الرسوم التي لا يجيزها الإسلام، وغير موجود فى الشريعة الإسلامية . للمزيد انظر صالح فياض أبو دياك : النظام المالى عند الحفصين ، مجلة الدراسات الإسلامية ، العد ٢١ – ٢٢ ،السنة السابعة ،اشبيلية للنشر والتوزيع ،دمشق، ١٩٨٦، ص٩٢.

وقد اهتم المرينيون بالضرائب والمكوس ، وخصصوا لها ديواناً عرف بديوان المجابى، ويسمى صاحبه متولى المجابى ومهمته هى تحصيل الضرائب بمختلف أنواعها ومن ضمنها ضرائب الأسواق وكان له عمال يساعدونه فى أداء مهمته . [١]

وقد أشار الونشريسى إلى أن أسواق المغرب عرفت ضريبة تسمى مغارم الأسواق وكانت تجبى من التجار والباعة والصناع بالأسواق . وكان أصل وضعها عن اتفاق من أهل الحل والعقد قديماً لكون بيت المال عامراً أو قاصراً منها ، وأن تلك المغارم يجب حفظها وأن يولى لقبضها وتصريفها فى مواضعها الثقات والأمناء. [٢]

وقد عرف المغرب أنواعاً من الضرائب على الأسواق وتنقسم إلى نوعين المكوس والضرائب الجمركية فالمكوس كانت مطبقة منذ القرن السابع الهجرى الثالث عشر الميلادى بالمغرب .[٣]

وكانت خزينة الدولة تعتمد على الضرائب والمكوس التى تفرض على المعاملات التجارية وكانت الضرائب تحمل أسماء أخرى كالقبالات * [٤]

---

[١] صالح فياض أبو دياك :مرجع سابق ، ص ٩٢

[٢] الونشريسى : المعيار جـ ٥ ، ص ٣٢.

[٣] إبراهيم دسوقي أباظة : النظام الضريبي المغربي بين الماضي والحاضر ، مجلة المناهل – الرباط – المغرب ، العدد ٢ السنة الثانية ١٩٧٥/ ١٣٩٥ هـ ، ص ٣١٥ .

[٤] ابن الخطيب: الإحاطة جـ٢، ص ١٢٥.

*القبالات:هي ضريبة تفرض على المبيعات في الأسواق، للمزيد أنظر صالح بن قربة، مرجع سابق،ص ١٩١. فالقبالة : هي كلمة عربية أي الكفالة أو الضمان والالتزام ، كما أطلقت على قيمة القبالة من النقود سواء كانت ذهباً أو فضه ، وانقسمت القبالات إلى نوعين القبالات العامة والقبالات الخاصة ، فالقبالات العامة كانت تفرض من قبل الدولة أو من يمثلها من ديوان القضاء فكان القاضي يزاول عمله في قبالة الدور والحوانيت والفنادق ، وقد كانت قبالات الضرائب جزء من القبالات العامة المفروضة على التجارة سواء الداخلية أو الخارجية ، أما القبالات الخاصة وهى بمعنى الكراء وشملت الاراضى الزراعية والفنادق ومعاصر الزيت والحوانيت وتدفع القبالة كل شهرين أو ثلاثة أو سنة حسب ظروف المتقبل . للمزيد المراكشي: وثائق المرابطين والموحدين ، تحقيق حسين مؤنس ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ١٩٩٧ ،ص ٤٥٩،٤٥٨، صلاح أحمد عيد خليفة : القبالات في المغرب والأندلس ق ٣ – ٦ هـ / ٦-١٢ م وأصولها التشريعية وتداعيتها التاريخية، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثامن، المجلد الأول، مارس٢٠٠٠، ص ٥٢٥ ،٥٥٣ .

وقد عرف نظام القبالة بنظام الالتزام ، وهو في الأصل ضريبة تدفع لبيت المال فكان يقصد بها الضرائب غير الشرعية ، وفرضت هذه الضريبة على أصحاب الحرف والصناعات والباعة والتجار بالأسواق ، وأصبحت موردا من الموارد الأساسية لخزينة الدولة. [١]

واستمر العمل بالقبالة والضريبة ، وشملت شتى الحرف والتجارات ، وكانت تتمثل فى أن يتولى الجابي أو المتقبل التزام المال الموظف على الأسواق ، فيسلم المبلغ المطلوب للمخزن (بيت المال) على أن يؤخذ من التجار والحرفيين مبلغاً أكثر ارتفاعاً وعادة ما يقع تكليف أحد الحرفيين أو التجار لجمع المال وتسليمه للمتقبل. [٢]

وقد شددت الدولة فى جباية القبالة واعتمدت على المتقبلين الذين أساءوا للناس في جبايتها وتتحمل الدولة المرينية المسؤلية فى معاناة الناس اذ عينت متقبلين قساة مفترين . [٣] ففرضوا الضرائب والمغارم والمكوس بلا رحمة . [٤]

وتشير المصادر إلى أن شخصا تقبل القرسطون فى السوق بسبعين دينارا فأغني منـــه وقام بتوسيع القبالة وشملت سوق الخضر بأربعمائة دينار وجمع من ذلك اموالا كثيرة. [٥]

كما كان يجلس عند أبواب المدينة فئة من العمال لجباية ضريبة تسمى مكس الباب.[٦] فهذه الرسوم أسهل الضرائب من حيث الجباية لان المدينة محاطة بأسوار عالية ولا يدخلها التجار إلا عن طريق الأبواب حيث يجبى منها الضرئب المفروضة عليهم . [٧]فالمتقبلين بهذه الأسواق كانوا لا يتركون شيئا يباع صغيرا أو كبيرا إلا اخذوا عليه قبالة حتى وصلوا إلى بيوت الفقراء وفرضوا عليهم القبالات ، فكانت مصدرا للغنى الفاحش والسريع . [٨]

---

[١] الونشريسي: المعيار جـــ٥ ، ص٢٠٢ ،٣١٣ .

[٢] هوبكنز: النظم الإسلامية فى المغرب فى القرون الوسطى ، ترجمة أمين توفيق الطيبى ، الدار المـــصرية للكتاب لبيا وتونس ، ١٩٨٠ ، ص ٩٥ .

[٣] ابن عبدون : مصدر سابق ، ص ٣١ ،٣٢، الونشريسى :المعيار جـــ٣ ، ص ٢٧٦ ،٢٧٧ .

[٤] ابن الخطيب : الإحاطة جـــ٢ ، ص ١٢٥ .

[٥] صالح فياض : مرجع سابق ، ص ٩٤.

[٦] الونشريسى : المعيار جـــ ٦ ، ص ١٥٢ .

[٧] هوبكنز : مرجع سابق ، ص ٩٢ .

[٨] صلاح احمد: مرجع سابق، ص ٥٤١ .

وقد انتشرت ضريبة تعرف باسم المكس أو حقوق الأرض ، وهى تفرض على الأماكن التى تشغلها بضائع التجار حين تطرح للبيع بالأسواق أو على دكاكينهم فى الأسواق.[١]

وقد وجدت ضريبة المكس التى تأخذ من التجار عند الانتقال من مدينة لاخرى وجامعها يعرف بأسم المكاس .[٢]

لقد تم تخصيص أماكن خاصة منعزلة عن باقى المتاجر لكبار التجار بحيث يمكن لمستخلص الضرائب أن يتقاضوها فى عين المكان . وقد كان هذا النظام مابين التأيد والرفض من قبل السلاطين المرينيين فالسلطان أبو سعيد (٧١٠-٧٣٢هـ/١٣١٠-١٣٣١م) أحل قبالة عامة تسمى الضمان محل جميع الضرائب .[٣] وقام أبو الحسن المرينى بالغاء معظم الضرائب وترك الزكوات والأعشار، ويلاحظ أن لفظ الضريبة كان متداولاً فى هذا الوقت.[٤]

كانت الضرائب والمكوس تؤدى نقدا ، وقد تستخلص أسلحة أو ثيابا أو سلع أخرى وتم أنشاء نظام ضرائب جديد فى عهد أبى سعيد المرينى ، فأصبح السكان يؤدون ضرائب اضافية الى جانب الاعشار والزكاة والجزية .[٥]

وعمل المحتسب على مراقبة البضائع الواردة والصادرة للمدينة واستخلاص الواجبات الضريبية عليها ، سواء فى مدخل المدينة أو داخل الأسواق ويخضع المحتسب فى عمله لقاضى المدينة.[٦]

---

[١] ابن خلدون: المقدمة ،ص ٢٥.

[٢] صلاح احمد : مرجع سابق ، ص٥٤٢ . هوبكنز : مرجع سابق ، ص ١١٥ .

[٣] ابن أبى زرع : الأنيس ، ص٢٣٤ ، ليفي بروفنسال: محاضرات في أدب الأندلس وتاريخها ، ترجمة محمد عبد الهادي شعيرة ، مراجعة عبد الحميد العبادى ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ٨٢.

[٤] ابن مرزوق: المسند، ص ٢٣٤ ، محمد عيسى الحريري : مرجع سابق ، ص ٢٧٩ ، إبراهيم حركات : المغرب عبر التاريخ جـ٢ ، ص١٢٠.

والجدير بانكر ان الرسول (ص) كان أول من أصلح من هذا النظام وبين للناس حلاله وحرامه وسرعان ما تغير عن إطار الشرع بسبب المخالفات الفردية .

[٥] ابن خلدون: مصدر سابق جـ٧ ، ص ٤٩٦ . .

[٦] ناصح محمد: جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في العصر الوسيط ق ٦هـ - ١٢م نموذجا، ص٤٤٩.

أصبحت الضرائب الجمركية احدى أهم المصادر المادية إلتى كانت تعول عليها السلطة المرينية لعظم نفقاتها المرتفعة ، خاصة وأنها من أسهل الضرائب التي يمكن الحصول عليها.[1]

وكان للجمرك موظف واحد يجبى الرسوم التجارية ويؤدى ثلاثين دينارا في اليوم للخزينة الملكية ويقوم بوضع حراس وكتبة عند كل باب من أبواب المدينة ، ويتقاضى الضرائب على كل السلع التى تساق الى مكتب الجمرك مصحوبة بحارس ويتقاضى الحراس والكتبة مرتبا يقدر بحسب مقادير البضائع ، فالحراس كانوا أحيانا يذهبون إلى خارج المدينة لملاقاة البغالة ، حتى لا يقوم هؤلاء بتهريب بعض الأشياء ليتهربوا من دفع الرسوم الخاصة بها ، وأذا اخفوا شيئا دفعوا ضريبة الجمرك مضاعفة ، وتبلغ الرسوم العادية دينارين عن كل ماقيمته مائة دينار ، أما ما يتعلق بثمار الزروع التى كانت تجلب منها كميات كبيرة فيصل رسومها إلى ربع قيمتها ، ولا يدفع أي رسوم عن القمح والخشب والأبقار والدجاج . [2]

أما بالنسبة للأغنام المجلوبة إلى فاس كان يدفع عن كل خروف فى المسلخ رسما مقداره درهمان فضلا عن درهم للحاكم . [3]

لقد كانت مدينة فاس تجنى مبالغ طائلة من هذه الضرائب ، فحصيلة الضرائب فى مدينة فاس فى العصر المرينى بلغ مقدارها مائة وخمسين ألف دينار . [4]

وممالا شك فيه أن هذه الضرائب قد ارهقت كاهل التجار داخل الأسواق بمدينة فاس، لذلك قام بعض سلاطين المرينيين بإلغاء معظم الضرائب كما فعل أبو الحسن المرينى للمحافظة على الأسواق وقام بتعين من يشرف على هذا النظام .

أي أن هناك محاولات من بعض سلاطين هذه الدولة لاصلاح النظام الضرائبى من أجل تخفيف الأعباء عن كاهل الباعة والمستهلكين.

بعد هذا العرض للمعاملات المالية والتجارية فى أسواق مدينة فاس ، جاء الدور للحديث عن الحياة الاجتماعية للعاملين فى أسواق مدينة فاس فى العصر المرينى .

---

(1) الوزان: مصدر سابق، ص ٢٥٤ .

(2) الوزان : مصدر سابق ، ص٢٥١،٢٥٠ ، إبراهيم حركات : الاقتصاد في العصر المريني ، ص ١٣٨.

(3) مصطفى نشاط: ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المرينى الأول ، كلية الآداب ، الدار البيضاء ، ١٩٨٩ م / ١٤٠٩ هـ ، القسم الثاني ، ص١٦١.

(4) ليفي بروفنسال: مرجع سابق ، ص ٨٢ .